

الوزير الجديد يرسم ملامح سياسة الطاقة السعودية

الأمير عبدالعزيز بن سلمان يؤكد أن الرياض تريد إنتاج وتخصيب اليورانيوم

كشف الأمير عبدالعزيز بن سلمان عن ملامح رؤيته للمفاتيح الطاقة المعقدة، بعد يوم واحد على تعيينه وزيرا للطاقة، ليعطي زخما جديدا للكثير من الموارد العالقة بعد سنوات من التقلب في سياسات لم تواكب التحول الاقتصادي الشامل، الذي تسعى إليه السعودية.

أبوظبي - أكد وزير الطاقة السعودي الجديد الأمير عبدالعزيز بن سلمان أن الرياض تريد إنتاج وتخصيب اليورانيوم في المستقبل، من أجل برنامجها المزمع لإنتاج الكهرباء من الطاقة النووية. وكشف الأمير عبدالعزيز عن الكثير من ملامح وأولويات سياسة الطاقة السعودية في أول مشاركة خارجية له في القمة العالمية للطاقة، التي تستضيفها العاصمة الإماراتية أبوظبي. وقال إن السعودية تضي قدمها بحذر في تنفيذ برنامجها النووي، الذي سوف يبدأ ببناء مفاعلين في إطار سعيها إلى الاستفادة من التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية.

ولم يترك وزير الطاقة السعودي الجديد ملامح رؤية الوزير الجديد * تسريع إعادة هيكلة قطاع الطاقة * تخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية * تعظيم إيرادات الثروة النفطية * إدراج أرامكو في أقرب وقت ممكن * الفصل بين أرامكو ووزارة الطاقة * الالتزام باتفاقيات تخفيض الإنتاج * تعزيز قوة كارتل «أوبك+» * إعادة التوازن لسوق النفط ودعم الأسعار

ويرى محللون أن هذا التصريح في غاية الأهمية، لأن تخصيب اليورانيوم يشكل خطوة حساسة في دورة الوقود النووي، لكونه يفتح الباب أمام الاستخدامات العسكرية لهذه المادة، وهو محور المخاوف الغربية والإقليمية من الأنشطة النووية الإيرانية. وكانت السعودية قد أعلنت في يناير الماضي أنها تلقت عروض إنشاء أول مفاعلين نوويين من 5 دول؛ هي الولايات

البحرينية، التي أعلنت في فبراير الماضي أنها تلقت عروض إنشاء أول مفاعلين نوويين من 5 دول؛ هي الولايات المتحدة وروسيا وكوريا الجنوبية والصين. وتستهدف السعودية توليد طاقة متجددة تصل إلى 3.45 غيغاواط بحلول عام 2020، على أن ترتفع إلى 9.5 غيغاواط بحلول عام 2023، وهي تؤكد أنها ملتزمة بقصر التكنولوجيا النووية على الاستخدامات المدنية فقط دون العسكرية.

وأشار الأمير عبدالعزيز، الذي يعمل في وزارة الطاقة السعودية منذ ثمانينات القرن الماضي، إلى أن «هناك ضبابية ناتجة عن الحرب التجارية» بين الولايات المتحدة والصين، وأن أي انفراجة في تلك المواجهة ستعزز التوازن في أسواق النفط ونسبت وكالة بلومبرغ إلى المحلل النفطي جيوفانسي ستاوتونوف قوله إن تصريحات الأمير عبدالعزيز «تشير إلى أنه علينا الانتقاع أي تغييرات من قبل السعودية التي تعمل على خفض مخزونات النفط».

ويقول محللون إن تعيين الوزير الجديد، وهو أول وزير للطاقة من الأسرة الحاكمة في تاريخ السعودية، يهدف لجم التلكؤ في الملفات الخاطئة منذ تراجع أسعار النفط منتصف عام 2014. وتقلبت سياسة السعودية منذ انحدار أسعار النفط منتصف عام 2014 بين الإصرار على زيادة الإنتاج، لترجيع النفط الصخري والمنتجين من حقول مرتفعة التكلفة لأكثر من عامين، ثم الإقرار بفشل تلك السياسة والتحول إلى خفض الإنتاج لدعم الأسعار. وتكبدت السعودية ومنتجو أوبك الكبار خسائر كبيرة في الحالتين، حيث أدت السياسة الأولى إلى انهيار الأسعار إلى 27 دولارا للبرميل في بداية عام 2016، في حين أدت سياسة خفض الإنتاج إلى فقدان حصص كبيرة من السوق.

ومن المتوقع أن يعطي زخما جديدا لوتيرة إصلاح قطاع الطاقة السعودي، العالقة منذ تراجع أسعار النفط منتصف عام 2014. وتقلبت سياسة السعودية منذ انحدار أسعار النفط منتصف عام 2014 بين الإصرار على زيادة الإنتاج، لترجيع النفط الصخري والمنتجين من حقول مرتفعة التكلفة لأكثر من عامين، ثم الإقرار بفشل تلك السياسة والتحول إلى خفض الإنتاج لدعم الأسعار. وتكبدت السعودية ومنتجو أوبك الكبار خسائر كبيرة في الحالتين، حيث أدت السياسة الأولى إلى انهيار الأسعار إلى 27 دولارا للبرميل في بداية عام 2016، في حين أدت سياسة خفض الإنتاج إلى فقدان حصص كبيرة من السوق.



قيادة عالمية جديدة لصناعة النفط

وأستقبل الشيخ محمد بن زايد ولي عهد إمارة أبوظبي أمس وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان وبحثا العلاقات الراسخة بين البلدين وعددا من القضايا ذات الأهتمام المشترك. وأكد غاري روس مؤسس بلاك غولد انفسطورز أنه «ما من أحد في السعودية يعلم عن النفط أكثر من الأمير عبدالعزيز». ورجح أن يدعم الالتزام بخفض الإنتاج لتعظيم الإيرادات. وقال السفير الأميركي السابق تشارلز فريمان إن الأمير يمثل ظاهرة جديدة هي «التقو قراط الملكي». وقال إنه «نكسي عالمي الأفق وخبير في عمل الوزارة التي ظل يعد نفسه لإدارتها منذ عشرات السنين».

وتحتل خطط طرح أسهم أرامكو أولوية قصوى لدى الوزير الجديد بعد أن دخلت متاهة طوال العامين الماضيين، وتعرضت إلى عقبات وتأجيلات كثيرة، رغم أنها حجر الزاوية في برنامج ولي العهد لتحديث الاقتصاد ونقل الإعتناء على عوائد صادرات النفط. وشدد وزير الطاقة السعودي، الأحد، على ضرورة الفصل بين أرامكو ووزارة الطاقة، وهو موقف يعزز خطط طرح أسهمها، التي قال إنها ستتم «في أقرب وقت ممكن».

التي سارت بوتيرة بطيئة ومتحفظة خلال السنوات الماضية، لتتمكن من مواكبة الإيقاع السريع لبرنامج التحول الاقتصادي.



كما سيسعى أيضا إلى تحويل «أوبك+» مع المنتجين المستقلين بقيادة روسيا إلى كارتل قوي يستعيد أمجاد أوبك، ويسعى إلى وقف نزيف حصص السوق لصالح منتجي النفط الصخري، وبقاء الأسعار في مستويات متدنية.

وكانت السعودية قد أعلنت في يناير الماضي أنها تلقت عروض إنشاء أول مفاعلين نوويين من 5 دول؛ هي الولايات المتحدة وروسيا وكوريا الجنوبية والصين. وتستهدف السعودية توليد طاقة متجددة تصل إلى 3.45 غيغاواط بحلول عام 2020، على أن ترتفع إلى 9.5 غيغاواط بحلول عام 2023، وهي تؤكد أنها ملتزمة بقصر التكنولوجيا النووية على الاستخدامات المدنية فقط دون العسكرية.

اجتماع أبوظبي يبحث عن بوصلة جديدة لصناعة النفط

المنتجون في تقاطع طرق خفض الإنتاج وحماية حصص الأسواق

نمو الطلب العالمي على النفط في العامين الحالي والمقبل، وأرجعت ذلك إلى تصاعد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وانعكاساتها على أداء الاقتصاد العالمي. لكن وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان قلل من شأن تلك التوقعات المتشائمة، قائلًا بلهجة مازحة إن القلق من توقعات وكالة الطاقة الدولية يدفع لتناول أدوية مهدئة للأعصاب.

ويبحث منتجو النفط في تحالف «أوبك+» في أبوظبي خفضا جديدا في إنتاجها خلال اجتماع الخميس للجنة متابعة تنفيذ الاتفاق الحالي الذي ينص على خفض الإنتاج بمعدل 1.2 مليون برميل يوميا.

وقال سلطان أحمد الجابر الرئيس التنفيذي لشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) إن توقعات الطلب على الطاقة قوية في الأمد الطويل وإن ثمة حاجة لاستثمار نحو 11 تريليون دولار في النفط والغاز لمواكبة الطلب المتوقع. وقال وزير النفط العماني محمد بن حمد الرمحي أمس إن من السابق لأوانه تحديد ما إذا كانت أسواق النفط بحاجة لتعميق تخفيضات الإمدادات في العام المقبل.

وأكد وزير النفط العراقي ثامر الغضبان أن بغداد ملتزمة بتخفيضات إنتاج النفط لتقليص الإمدادات، وأن صادرات العراق انخفضت بما لا يقل عن 150 ألف برميل يوميا من الجنوب.

مما كان مطلوبًا منها خلال الفترة الماضية للمساعدة على تطبيق الاتفاق بشكل كامل. ويواجه التحالف تحديات شاقة لتحقيق التوازن في سوق النفط في ظل تدني الأسعار، رغم خفض الإنتاج والعقوبات الأميركية على قطاع النفط في إيران وفنزويلا.



ويضم التحالف 14 دولة من منظمة أوبك بقيادة السعودية وعشر دول من خارجها بزعماء روسيا. وهناك حديث عن عدم تجانس التزامات الدول في خفض الإنتاج، حيث تماطل بعض الدول في الوفاء بالتزاماتها.

ويكمن التحدي الرئيسي في تحديد الدول التي ستتحمل العبء الأكبر في أي خفض إضافي جديد، خاصة أن السعودية قامت بخفض إنتاجها أكثر من غيرها.

ثلث كميات النفط العالمي يوميا، قد تكون معارضة هذه المرة نظرا للانعكاسات السلبية لخفض الإنتاج على إيراداتها. وترقب الدول الأعضاء بقلق تصاعد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين. ويرى البوعيين أن سوق النفط أصبحت «حساسة جدا تجاه الحرب التجارية، التي ستدفع نحو تراجع نمو الاقتصاد العالمي، وبالتالي تراجع الطلب على النفط».

دخلت منظمة أوبك وحلفاؤها في هذا التصريح في غاية الأهمية، لأن تخصيب اليورانيوم يشكل خطوة حساسة في دورة الوقود النووي، لكونه يفتح الباب أمام الاستخدامات العسكرية لهذه المادة، وهو محور المخاوف الغربية والإقليمية من الأنشطة النووية الإيرانية. وكانت السعودية قد أعلنت في يناير الماضي أنها تلقت عروض إنشاء أول مفاعلين نوويين من 5 دول؛ هي الولايات المتحدة وروسيا وكوريا الجنوبية والصين. وتستهدف السعودية توليد طاقة متجددة تصل إلى 3.45 غيغاواط بحلول عام 2020، على أن ترتفع إلى 9.5 غيغاواط بحلول عام 2023، وهي تؤكد أنها ملتزمة بقصر التكنولوجيا النووية على الاستخدامات المدنية فقط دون العسكرية.

البحث على بوصلة جديدة